

## الفصل الرابع

### الزواج والأسرة الحديثة

- ١ - أنواع الأسرة النووية .
- ٢ - الأسرة والزواج .
- ٣ - الزواج تحت وصاية الأسرة والجماعات القروية .
- ٤ - الاختيار الزوجي بين تحكم الأسرة والإرادة الذاتية للفرد .
- ٥ - الصراع بين المثل الأعلى والواقع .
- ٦ - بعض النتائج المترتبة على ذلك .

obeikandi.com

## الفصل الرابع

### الزواج والأسرة الحديثة

#### ١ - أنواع الأسرة النووية :

مع اعترافنا التام بعمومية الأسرة النووية كمؤسسة اجتماعية ( في كل المجتمعات تقريبا ) . إلا أن ذلك لايعنى أن هذا النمط الأسرى ظل على حال واحد ولم يتعرض لتغيرات داخلية على امتداد التاريخ الإنساني وعلى اتساع رقعة المعمورة . إذ من البديهي أن هذا النموذج قد مر بمراحل وأطوار عديدة وشهد تحولات كثيرة سواء في العمليات المؤدية إليه (كالزواج وشعائره ) أو نطاق ونوعية الوظائف التي يؤديها . أو حجم الأفراد الذين يضمهم ... إلخ . ولعل أبرز مظاهر التغير التي تمر بها الأسرة النووية في المجتمع المعاصر سيطرة الطابع الفردي على كل عملياتها وفي كل وظائفها بشكل يفوق ما كان معروفا في عصر مضى وأهم ميدان ظهر فيه هذا الطابع الفردي هو ميدان العلاقة بين الزوجين في الأسرة النووية . وكان من نتيجة ذلك أن أصبحت العلاقة بين الزوجين محور الارتكاز ومناط الاهتمام في الأسرة النووية الحديثة وهذا هو السبب في أن البعض يفضل أن يطلق على النموذج المعاصر من الأسرة النووية اسم « الأسرة الزوجية » *Conjugal Family* ويدل اسم الأسرة الزوجية هذا على أن الزوجين هما مركز الأسرة النووية المعاصرة . ولكن الدلالة الأهم لهذه التسمية أنها طرفي العلاقة الدائمين في تلك الأسرة . فالعلاقة بينها تسبق علاقتها بأطفالها « ثم هي تستمر بعد خروج أولئك الأطفال ( بعد أن يكبروا ) من الأسرة النووية وتكوين أسرة نووية خاصة بهم . ( وتفترض هذه الملاحظة استبعاد مسألة الطلاق من الحساب . على أساس أنه استثناء من الوضع العادي ، أو هو وضع عرضي ، ولم يحسب حسابه ، أي لم يكن معتمدا عن بدء العلاقة الزوجية ) .

ويرجع الفضل إلى أميل دور كايم في إدخال مصطلح « الأسرة الزوجية » إلى التراث السوسيولوجي المعاصر<sup>(١)</sup> وإن كان قد تعرض بالطبع فيما بعد لمزيد من الدقة والإحكام على يد

(١) انظر المراجع التالية على سبيل المثال :

علماء الاجتماع العائلي المحدثين . ولعل أبرز الإسهامات في تعريف هذا المفهوم ملاحظة وليم جود التي نبه فيها إلى أن « الأسرة الزوجية » هي عبارة عن نمط مثالي ، ولكنه ليس نمطا مثالياً بمفهوم ماكس فيبر ( أى ليس أداة تصنيفية ) فقط ، ولكنه كذلك مثل أعلى تعتبره قطاعات متزايدة من الناس النموذج الصحيح المشروع للأسرة الإنسانية بغض النظر عما إذا كان الواقع يسير في اتجاه آخر غير ذلك <sup>(٢)</sup> ولكن المهم في هذا الصدد أن التحول إلى الطابع الفردي في الأسرة النووية وفي شئون حياتها المختلفة مرتبط بسيطرة الطابع الفردي على المجتمعات الإنسانية الحديثة بصفة عامة . إن كانت هذه السيطرة أكثر بروزا واتساحا في المجتمعات الصناعية ، على حين تقل تدريجيا بسيطرة التقاليد والتراث على حياة المجتمع . حيث تختفي بشكل شبه كامل ، ونجد الفرد مقيدا في فكره وسلوكه بالجماعة التي يعيش داخلها ويتمى إليها ماديا وروحيا .

## ٢ - الأسرة والزواج :

من الواضح أن السيطرة المتزايدة للطابع الفردي على الثقافة الإنسانية الحديثة قد أدت إلى ظهور مشكلة من نوع خاص لم نعرفها من قبل المجتمعات القديمة والتقليدية ، وأعني مشكلة وجود نوع من التقابل أو التمييز بين الزواج والأسرة <sup>(٣)</sup> فالزواج بالنسبة لنا هو في جوهره عبارة عن علاقة شخصية جدا بين فردين مستقلين لكل منهما فرديته المتميزة . هما الرجل والمرأة ( الزوج والزوجة ) أما الأسرة فهي عبارة عن جماعة اجتماعية تضم في جميع الأحوال تقريبا أشخاصا آخرين عدا

Emile Durkheim, «La famille conjugale», in: *Revue Philosophique*, 90, 1921, PP. 2-14. <sup>\*</sup>  
— Georges Davy, «La famille et la parenté selon Durkheim», in: G. Davy, *Sociologues d'hier et d'aujourd'hui*, 2me édition, Paris 1950.

(٢) انظر محمد الجوهري :

« فكرة النمط في علم الاجتماع » . فصل في محمد الجوهري وزميله ، طرق البحث الاجتماعي . الطبعة الأولى . القاهرة ١٩٧٨ ص ص ٣٥ - ٤٩ .

(٣) انظر وليم جود « الثورة العالية وأنماط الأسرة » . مرجع سابق ص ٧ .

(٤) كان العالم الإنجليزي ادوارد وستر مارك أول من أثار هذه القضية بشكل واضح ومفصل حيث توصل إلى مقالة الشهيرة ، « ان الزواج متأصل في الأسرة أكثر من تأصل الأسرة في الزواج » .

«Marriage is rooted in the Family rather than the family in marriage».

انظر كتابه :

Edward Westermarck, *History of Human Marriage*, 3 Vols, 6th edition, London, 1926.

انظر كذلك مؤلف ميردوك : البناء الاجتماعي ، حيث يقول :

«The family is to be distinguished from marriage, which is a complex of customs centering upon the relationship between a sexually associating pair of adults within the family», Murdock, op. cit., P. 1

الزوج والزوجة . ولذلك فالواجب ألا نطلق على الزوجين اللذين لم ينجبا أطفالا اسم أسرة . ولو أننا ندرك أن مجرد إبرام عقد الزواج بين الرجل والمرأة يفتح أمامها الطريق لتكوين الأسرة بكل ما يترتب على الزواج من نتائج (الأطفال) وعلاقات المصاهرة .. إلخ حقيقة أنها لم يستفيدا من كل الإمكانيات التي أتاحتها لها علاقة الزواج ، ولكن ذلك لا يبنى إطلاقا وجود تلك الإمكانيات .

وهناك عدة عوامل واعتبارات تفرض علينا أن نعالج دائما موضوع الزواج مستقلا عن موضوع الأسرة ، ذلك أن عمليات الاختيار (اختيار الزوجين) واتخاذ القرارات الخاصة بعدد ونوعية الأقارب الذين ستقيم معهم الأسرة الجديدة علاقات ، وكذلك القرارات الخاصة بعدد الأطفال الذين ستجهم الأسرة ومواعيد ولادتهم .. إلخ . إن الغالبية العظمى من دارسي الاجتماع العائلي مازالوا يتجاهلون هذه النقطة تجاهلا تاما ، (أحيانا عن وعي وغالبا دون قصد) على أساس أنهم يعتبرون « ثمار » الزواج أمرا بديها سوف يتبع تلقائيا إبرام عقد الزواج<sup>(٥)</sup> ولكن الحقيقة أن تحرر الزواج من الأسرة قد أدى إلى بعض النتائج الختامية . نذكر منها أولا ، تحول الزواج إلى مسألة شخصية خاصة بالفرد الذي سيخل طرفا فيها ، وثانيا : بروز عمليات الاختيار واتخاذ القرارات ، وهي العمليات التي أصبحت تتم بإرادة الفرد .

### ٣ - الزواج تحت وصاية الأسرة والجماعات القروية :

إذا قلنا أن مكانة الفرد في الثقافات القديمة والتقليدية كانت تتحدد في ضوء انتائه العائلي (أى أنها كانت مكانة موروثه) . فعنى ذلك أن الأسرة أو الجماعة القروية التي ينتمى إليها الفرد هي التي ترسم الزيجات لأفرادها وهي التي تحدد - إلى مدى بعيد - طبيعة العلاقة بين زوجين من أعضائها . بمعنى آخر أن الأسرة كانت فوق الزواج .

(٥) لا تعجب طبعاً من هذا الموقف . حيث كانت أكثر المجتمعات القديمة تتخذ هذا الموقف . أى تحت ثمار الزواج أمراً بديها وأحيانا حتمياً . وكانت بعض المجتمعات القديمة تعد فرقا خاصة من الرجال الذين يتخطون في الحالات التي يتعذر فيها على أسرة جليدة أنجاب أطفال بعد فترة معقولة . فلم تكن مثل هذه المجتمعات تصور زواجا بلا أطفال . كما أن الرجل نفسه لم يكن يتصور أن تستمر حياته بلا أنجاب ولعل أبسط أسباب ذلك أنه سيشر بازدراء المجتمع له ، وتساؤل شأنه بين عشيرته وأقرانه . انظر عرضا لبعض تلك الحالات عند تورنفالده في المرجع التالي :

E. Thurnwald, Wesen, Wandel und Gestaltung von Familie, Verwandtschaft im Bunde, Berlin, 1932, PP. 900-91.

والعجيب أن تورنفالده يذكر أن مارتز لوثر (إمام البروتستانتية) كان من المنبئين لهذا النظام . وأنه كتب عنه بشكل إيجابي في كتابه عن الزواج (على صفحة ١٣٧ من كتاب تورنفالده) . ولكنى لم أتفق طبعاً من صدق ملاحظة تورنفالده هذه .

ويتعكس هذا التدخل في فئات المحارم التي تحددها الجماعة وفي الزيجات المفضلة التي ترسمها لأفرادها ( وقد سبق أن عرضنا لهاتين النقطتين تفصيلا ) . كما يتضح هذا التدخل في تحديد لقرين الذى يمكن لعضو الأسرة الفلانى أن يقترن بها ، أو يمكن لعضوة أن تقترن به . ويطلق على هذا النوع من الزيجات اسم « الزواج المرتب » . حقيقة أن الشباب كانوا يعبرون لأبائهم فى بعض الأحيان عن رغبتهم الحقيقية بالأشخاص الذين يودون الاقتران بهم ، ولكن مع ذلك فالأسرة - كجماعة - هى التى تحتفظ لنفسها بحق اتخاذ القرار النهائى فى شخص زوج المستقبل للعضو بها . وقد ترتب على هذا الموضوع أن طلب يد الفتاة للزواج لم يكن يتحتم أن يتم بواسطة الشخص الذى ينوى الزواج ، أى أنه لا يقوم بها بنفسه . بل يتحتم أن يقوم بذلك أما الأب ، أو العم ، أو رسول معين من قبل الأسرة . أو خاطبة محترفة .. إلخ . وبرغم كل التطورات التى شهدت أكثر البلاد النامية إلا أن تلك الممارسات مازالت قائمة ولو على هيئة « رواسب » ثقافية . فهى تظل تمارس بشكل فعال وعن امتناع فى المجتمعات التى مازالت تحكمها التقاليد والتراث . ولم تتخذ شكل « الرواسب »<sup>(٦)</sup> إلا فى تلك القطاعات التى قطعت شوطا بعيدا ( نسبيا ) على طريق تطور ونمو شخصية الفرد . وما زلنا نجد حتى فى أرقى القطاعات الاجتماعية ( سواء اقتصاديا أو ثقافيا ) فى بلادنا ، أنه من غير المقبول ولا من اللائق أن يذهب الخطيب بمفرده لطلب يد عروسه . وعليه أن يصحب معه والده أو قريبا كبيرا ( ذا مكانة اجتماعية معترف بها ) أو حتى صديقا له<sup>(٧)</sup> المهم ألا يذهب الخطيب بمفرده لطلب يد عروسه .

#### ٤ - الاختيار الزوجى بين تحكم الأسرة والإرادة الذاتية للفرد :

علينا ونحن ندرس الآن نظام الزواج أن نأخذ فى اعتبارنا حقيقة أساسية مترتبة على سيطرة الطابع الفردى على المجتمع الحديث ، هى أن رابطة الزواج اليوم أصبحت تقوم على الإرادة الحرة لطرفى تلك العلاقة وليست تلك الظاهرة مجرد عادة مستحدثة ، أو إحياء لتقليد قديم . ولكنها

(٦) الراسب الثقافى عبارة عن عنصر ثقافى ترسب من مواقف ثقافية قديمة كانت أكثر تكيفا معها . ويعرفه هوبل Hoebel بأنه : « عنصر أو مركب ثقافى تغيرت وظيفته الأصلية بمرور الزمن . بحيث أصبح استعماله مجرد اتفاق شكلى ، ويعرفه جاكوب وسترن قائلين : الراسب هو سمة ثقافية مستقاة بوظيفة ضئيلة أو بدون وظيفة على الإطلاق . ولكن يفترض أنها كانت تؤدي وظيفة على نحو أكثر أهمية فى عصور سابقة وهى بذلك تدلنا بشكل مفيد فى سياق النظرة التاريخية - على أشكال ثقافية أقدم انظر ليكه هو لتكرانس ، قاموس مصطلحات الأثنولوجيا والفولكلور ، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وزميله ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ص ٢١٤ وما بعدها وكذلك المراجع الواردة هناك .

(٧) وتؤيد ذلك دراساتنا لبيدانية العبيدة عن عادات الزواج فى كثير من أنحاء مصر وفى أكثر من بلد عربى ، خاصة بلاد الجزيرة العربية .

وضع قد استقر في التشريعات الحديثة من خلال مفهوم « الزواج بالرضا » .  
ومن الواجب أن نشير هنا إلى أن القانون الكنسي ( المسيحي ) قد اعتبر رضا الطرفين شرطا أساسيا لصحة عقد الزواج . ولكن من المعروف أن الواقع الثقافي في أغلب الشعوب المسيحية في الماضي لم يكن يعبر ذلك الشرط الاهتمام بالواجب . لأننا نعرف تماما أن الزيجات كانت في الأغلب « زيجات مرتبة » كلها . وهنا نعود إلى تفسير هذا التضارب بين شرط ديني واضح وممارسة دينية تخالفه بل وتناقضه أحيانا . تفسيره بأن الأول عبارة عن تصور ثقافي مثالي ، أو هو مثل أعلى ، قد يتبع ، ولكنه في الغالب لم يكن كذلك . فالقانون الكنسي هنا يمثل المثل الأعلى ، أما الواقع الفعلي فتحكمه اعتبارات المصلحة الاقتصادية ، والاجتماعية ، وتلك الاعتبارات هي التي تحدد طرفي العلاقة الزوجية ، أو ترسم الفئات التي يصلح للفرد الفلاني ( صاحب المصالح المعينة وابن الأسرة القلائية ) أن يتزوج من بينها .

وإن شئنا مزيدا من الدقة والأمانة في الحكم على مصير هذه القاعدة الدينية قلنا إنها لم تكن تطبق إلا على الطبقات الدنيا من الفقراء الذين لا يملكون شيئا يعقدون صفقات زواجية من أجله ، وليس لديهم أدنى أمل في حراك اجتماعي إلى أعلى عن طريق الطرفين واقتناعهما ودون أى محاولة للقسر أو الإكراه من جانب أفراد أسرتهما<sup>(٨)</sup> .

أما بالنسبة لديننا الإسلامي الحنيف فإنه يشترط لصحة زواج الفتاة التحقق من رضاها . ففي الحديث الشريف « لاتنكح الثيب حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن ، وإذتها صممتها » . ولهذا كان لها حق رؤية خطيبها . كما أن له حق رؤيتها قبل الخطبة وعلى خاطبها أن يصارحها بكل شيء عنه ويصدقها القول . فلا يخفى ماتكرهه النساء عادة من الرجال ويورد الشيخ عبد المتعال الجبري صاحب كتاب المرأة في التصور الإسلامي حديثا عن الرسول ( رواه الديلمي في مستد الفردوس عن عائشة عن النبي ﷺ ) قال : « إذا خطب أحدكم المرأة وهو يخضب السواد ، فليعلمها أنه يخضب » ( أى يصبغ شعره ) .

فالإسلام يكفل للفتاة تحقيق إرادتها وضمان الحصول على رضاها قبل الدخول في علاقة الزواج . وقد أعطى المجتمع الإسلامي الأول القدوة الحسنة للأجيال القادمة من المسلمين في النهي عن جعل الزواج وسيلة لتحقيق صفقات اقتصادية أو اجتماعية على حساب طرفي العلاقة الزوجية الجديدة أو أحدهما . فقد أخرج النسائي عن عائشة رضي الله عنها أن فتاة قالت للرسول ﷺ أن

(٨) انظر مزيدا من التفاصيل حول هذا الموضوع عند وليم جود ، المرجع السابق ، وكذلك كونيغ ، الأسرة المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ والمراجع الواردة هناك .

أبي زوجتي ابن أخيه ليرفع بي خسيسته وأناكارهه . فأرسل النبي إلى أبيها فجاء ، فجعل الأمر إليها فقالت يا رسول الله « إني قد أجزت ما صنع أبي ، ولكنني أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء » . أي ليس للأب أن يفرض على ابنته من يشاء<sup>(٩)</sup> .

أما إذا أجلنا النظر في القوانين الوضعية في أغلب دول العالم ، فنجد أنها تكفل بالقطع موافقة الطرفين على عقد الزواج كشرط لصحة هذا الرباط . ولكن الملاحظ أن حركة التطور الاجتماعي التلقائية قد عملت قبل ذلك على التقليل من دور الأب ومن دور الأسرة بصفة عامة في ترتيب عملية الزواج ( دون إرادة الطرفين ) . وجاءت بعد ذلك التشريعات لتكرس هذا الوضع القائم وتقننه . ومن هنا أصبح بوسعنا أن نقول الآن إن « الزواج بالرضا » هو القاعدة العامة في المجتمع الحديث ( ويتوقف انتشاره بالطبع على مدى التخفيف من سلطة التقاليد وعلى مدى تقدم المجتمع في تحقيق نمو الشخصية الفردية لكل عضو من أعضائه ) . لذلك فإن الرجل والمرأة هما اللذان يملكان وحدهما تأسيس علاقة زوجية . وكان من النتائج الثانوية لهذا الوضع العام أن أصبحت عاطفة الحب شرطاً أساسياً من شروط قيام علاقة زوجية . فيفترض أن كل قرين يشعر بميل نحو الطرف الآخر ، أن يكون هذا الميل من القوة بحيث إنه يجعله أساساً لإقامة رابطة زواج<sup>(١٠)</sup> .

والوضع المناقض لهذا تمام المناقضة هو ذلك الذي كان سائداً في الصين القديمة ، حيث كانت قوانين الزواج تشترط موافقة الوالدين كشرط لإتمام عقد الزواج ، وذلك بصرف النظر عن سن العروسين ، فبلوغها سن الرشد لايلتفى ضرورة الحصول على هذه الموافقة . ولكن هذا الأمر ليس عجيباً في ذاته . فهو كان قائماً في الصين ، ثم أنه كان في الماضي البعيد<sup>(١١)</sup> . ولكن العجيب أن نجد رواسب لهذا الوضع في القوانين المدنية الفرنسية والهولندية حتى عهد ليس ببعيد . فهي لم تلغ

(٩) انظر عبد التعال محمد الجبيري ، المرأة في التصور الاسلامي ، الطبعة الرابعة ، مكتبة وهبة ، ١٩٧٨ ، ص ١٦٤ ، و ص ٢١٧ ومواقع أخرى متفرقة .

وانظر كذلك محمد أبو زهرة ، تنظيم الاسلام للمجتمع ، مرجع سابق ، وكذلك د . مصطفى الخشاب ، دراسات في علم الاجتماع العائلي الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٦٨ .

(١٠) وهذا شرط نظري على الأمل ولا نقول مثالياً ، ذلك أن الرأي الاجتماعي العام للمحيطين بطرق علاقة الزواج يفترض وجود مثل هذه العاطفة كأساس للزواج ، انظر دراسة طريقة لهذا الموضوع :

William Goode, «The Theoretical Importance of Love», in: *American Sociological Review*, 24, 1959. PP. 18-28.

(١١) انظر المؤلف التالي :

Sing Ging Su, *The Chinese Family System*, New York, 1922, PP. 54-64, esp. P. 59 and 79.

وانظر كذلك قائمة المراجع المتصلة بالمجتمع الصيني والتي أوردناها في حاشية سابقة .

إلا في العصر الحديث ، على الرغم من أن كلا المجتمعين من الدول الصناعية ذات التراث العريق في التقدم والازدهار على كافة المستويات المادية والفكرية على السواء .

ولكن الثقافة المعاصرة ذات الطابع الفردي الواضح استطاعت بعد رحلة طويلة من التطور والتعثر أن تخلق مثلاً أعلى للزواج ينسجم بالطابع الفردي تماماً . وكان من المحتم أن يدخل هذا الوضع الجديد في نوع من التعارض مع نظام الأسرة القائمة . ذلك أن الأسرة بحكم وظيفتها وبحكم كونها جماعة تمارس حياتها وتؤدي واجباتها على نحو يرتفع عن مستوى العلاقات الفردية ويتجاوزها بالتأكيد . فإذا أراد فرد من أفراد الأسرة في هذا الوقت بالذات إضراراً بالجماعة المكونة لهذه الأسرة (كأن يكون مساهماً بدور أساسي في الاتفاق على أفراد أسرته) فالمنطقي والطبيعي أن يحدث صدام بين رغبته كفرد ومصصلحة الأسرة كجماعة ، ولا تأخذ الأسرة رغبته هذه في الاعتبار (لأنها لا تستطيع) وتتصدى لمقاومتها . وهذا هو المقصود من أن الأسرة تعيش في مستوى من التعامل يتجاوز مستوى المواقف والعلاقات الفردية لكل عضو من أعضائها .

كما أننا يمكن أن نتصور حالة أخرى من حالات هذا الاختلاف ولا نقول التعارض الذي بين الأسرة الكاملة وبين زوجين اثنين فقط . أن الأسرة الكاملة تضم في العادة أقارب آخرين ، كما تضم منقولات لها أهميتها في كسب أفراد هذه الأسرة لرزقهم ولها ضرورتها لمعيشة هؤلاء الناس داخل بيت . أما العلاقة الحديثة بين زوجين فإنها يمكن أن تستغنى عن كثير من هذه الأشياء المنقولة . بل إنها يمكن أن تلغيها من حياتها إلغاء كاملاً ، بأن يعيش الزوجان مثلاً في فندق . وتتولى مؤسسات أو جهات أخرى أداء الخدمات المعيشية لها نيابة عنها (كالطبخ ، والغسيل ، والكي .. الخ) .

وليس هذا الوضع الذي نتحدث عنه من قبيل الخيال أو الافتراض النظري . ولكننا نعرف من قراءتنا لتاريخ علم الاجتماع العائلي الأمريكي أن مفهوم « أسرة الفندق » *Hotel Family* كان من المفاهيم المتداولة التي ظهرت لها تحليلات ونشرت عنها كتابات كثيرة لمحاولة تعمقها وتبين دلالاتها بالنسبة لحياة الأسرة المعاصرة . كما ظهرت حديثاً (نسبياً) دراسة فرنسية طريفة لعالم الاجتماع الفرنسي ميشيل عن الأسر التي تسكن الفنادق في منطقة السين<sup>(١٢)</sup> ولذلك لا يصح أن

(١٢) بالنسبة للدراسات الأمريكية . انظر كمال :

B. Mabel, A. Elliott and Francis E. Merrill, *Social Disorganization*, 4th edition, New York, 1950.

أما الدراسة الفرنسية فهي :

Michel, «Enquete sur la vie familiale des locataires des hotels meublés de al Seine», dans: *Cahiers Internationaux de Sociologie*, No.29, 1960, pp. 153-176.

نعجب عندما نرتب على تلك الظواهر ، مها بدت قليلة ومتفرقة ، الدلالات النظرية التي تتصل بموضوع بحثنا . ولا شك أن الاجتهاد في التحليل يحتمل الخطأ والصواب .

##### ٥ - الصراع بين المثل الأعلى والواقع :

يمثل مفهوم الزواج الجديد كما عرضناه نموذجاً مثالياً ، ليس فقط بمفهوم ماكس فيبر للنموذج ، وإنما كذلك أيضاً مثلاً أعلى يسعى الشباب إلى احتذائه . بل إنه تحول في بعض الأحيان إلى موقف أيديولوجي ( أو قضية مبدأ كما يقال ) ، بحيث إن العكس به يمثل تعبيراً عن موقف عام في الحياة ومن المجتمع ، فيكون النجاح في وضعه موضع التنفيذ انتصاراً لهذا الموقف ، والعكس بالعكس .

ويتضح جوهر هذا الفهم في أننا نرى الوالدين يقران تماماً بحق أبنائهما في حرية اختيار شريك حياتهم . أما في الواقع الفعلي فإنهم يعملون على التدخل في عملية اختيار أبنائهم لرفيق المستقبل بكل صورة ممكنة ، بدءاً من محاولات الإقناع بالكلام ، وتدخل الحالات والمعات وغيرهن من الأقارب ، وانتهاء بالضغط بالتلويح بالمساعدة ( في حالة الاقتران بشخص معين ) أو التلويح بحجبها في حالة عدم الاقتران به ، أو في حالة الاقتران بشخص معين لارتغبه الأسرة .

ولا شك أن نقطة التقاء هذا المثل الأعلى مع الواقع أو افتراقه عنه قضية أخرى تماماً ، وتحتاج لبحث مستقل . ذلك أنه حتى لو تصور الابن أنه قد اختار شريكة حياته المقبلة بكامل حريته واقتناعه ، فمن المؤكد أنه قد خضع لعملية توجيه مسترة أو غير واعية .. ذلك أنه جزء من موقف إنساني معين يخضع للحتميات . ولن يتاح له سوى المتاح لصاحب هذا الموقف ، ويتعذر عليه أن ينال المستحيل بالنسبة لصاحب هذا الموقف . فحتمية موقفه الاجتماعي العام تتدخل في تقييد حريته تلك . وأبرز تلك الحتميات الإقليمية العامة لمنطقة معينة ذات تراث اجتماعي مشترك هو الذي يشكل مفهومه عن الجلال وعن الصواب وعن الخطأ .. إلخ . كما تعد الحتمية الطبقية من أبرز وأهم القيود التي تفرض نفسها على الاختيار « الحر » للفرد . ويمكن أن يزداد الموقف تعقيداً لو أضفنا إلى ذلك الحتميات إمكانيات تلاقى العواطف بين الشخصين ، فهو ليس حراً تماماً في أن يقرر الاقتران بفلانة ، لأن إنجاز عقد الزواج في النهاية مرهون بقبول فلانة لهذا العرض ( هذا إذا استبعدنا تأثير كل المعوقات الأخرى ) . ورغم كل تلك التحفظات والصعاب فإننا نستطيع لقول أن هذا المفهوم عن الزواج الحديث يمثل مثلاً أعلى يتسع انتشاره يوماً بعد يوم .

## ٦ - بعض النتائج المترتبة على ذلك :

لقد ترتب على ذلك المفهوم الجديد للزواج أن تغيرت كثير من الاتجاهات والمواقف المتصلة بالحب والجنس والأسرة والزواج . وكان هذا التغيير حاسماً بعيد المدى في بعض الأحيان ، ربما بسبب مساهمة عوامل أخرى وافدة من مجالات اجتماعية أخرى . كأن يقترن هذا التغيير بثورة تعليمية واسعة النطاق ، أو حركة ازدهار اقتصادي قوى أو رخاء شديد بسبب اكتشاف موارد ثروات جديدة مؤثرة ، أو تغيير جذري في النظام السياسي .. إلخ ، ولا بد عند تحليل الموقف في مجتمع معين في فترة بعينها أن نأخذ كل تلك المتغيرات في الاعتبار .

والملاحظة الجديرة بالاعتبار في هذا الصدد أن أفكار الناس عن الحب والزواج أسرع تغيراً بكثير من نظام الأسرة نفسه ( على الأقل لأن الأول يمس فرداً واحداً ، ولكن الثاني يمس أسرة فلا بد من مراعاة مصالح كل أفرادها والتوفيق بينها ) . فعلى حين نجد أن تلك الآراء المتصلة بالحب والزواج تتخذ في تغييرها شكل الموضات ، نجد أن الأسرة أبداً تغيراً من ذلك بكثير<sup>(١٣)</sup> ومن الممكن أن ترتب على ذلك القول بأن الحب والزواج والأسرة تتغير على نحو مستقل عن بعضها

(١٣) يمكن أن نعود بذاكرتنا الى قبل عشرين عاماً في مصر حيث سادت موضة الزواج من زملاء الدراسة أو العمل أو من المقربين في السن صموماً . فقد كانت البلاد تواجه في ذلك الوقت البدايات الأولى للصدات الكبيرة العدد من الجامعات اللاتي وجدن من اللام أن يبحثن لأهسن عن شريك المستقبل ، وذلك رغبة منهن في تجنب أسلوب الأسرة في ترويضهن بالشكل التقليدي الذي كان سائداً حتى ذلك الوقت . دعم هذا الشعور لديهن احساسهن بالاستقلال الاقتصادي واستطاعتن تحقيق ( ان لم نقل فرض ) هذا الأسلوب على الأسرة . وقد راضت تلك الاتجاهات الجديدة موجة من الأعمال الأدبية والفنية ( أغاني وأفلام .. إلخ ) التي غذت هذه المشاعر وحسنتها في أعين الشباب .

<sup>١</sup> وظلت تلك الاتجاهات نحو الحب والزواج هي الطاغية على القطاع الأكبر من الشباب ، بل أنها أصبحت اليوم الأسلوب الديهي لتمام الزيجة العادية . ولكننا نلمح منذ عشر سنوات البدايات الأولى لظهور موجة جديدة من موجات الموضة . فمع الارتفاع التدريجي لنفقات تأثيث بيت الزوجية ونفقات المعيشة اليومية ... إلخ . أدركت كثير من الفتيات والكثير من الشبان الذين تورطوا في زواج الزملاء أن طريق الأسرة ربما كان أسرفد لايكون الأفضل ، ولكنه بالقطع يمكن أن يجعل المعيشة أسيربكثير . وهكذا بدأ تيار تفضيل كبار السن كأزواج ، الرجال الذين وصلوا الى مرحلة من النضج والقلمرة المادية التي تتيح لهم دفع المهر واللام ، وتسير الحياة الزوجية بسهولة أكبر وهكذا . فبدأت موجة زواج الرجال الناضجين ، في الظهور وصاحب ذلك أحياناً ضرورة التسلم بدور الأسرة في تمام مثل هذه الزيجات ... إلخ . ولا ندرى أين تسير الاتجاهات في المستقبل .

ولكن هذه الأمثلة السريعة تكفي لتؤكد لنا بوضوح أن أفكار الناس عن الحب والزواج تتخذ شكل الموضات السريعة التقلب . وعلينا أن نزيد قلرنتنا على رصد هذه التغيرات بالتحرف على دوافعها ، والدوائر التي تبدأ بالاحساس بها والترويج لها ، وتلك التي تستجيب لها ، ثم الدوائر التي تبدأ بالتخل عنها ، والأخرى التي تظل على الالتزام بها وهكذا . ذلك أن هذه التحولات التي تتم لا تحدث في كل قطاعات المجتمع بنفس اللحظة ، ولاتلق استجابة متماثلة من كل القطاعات . ولكنها تتنوع وتتفاوت ومهتما نحن كباحثين أن نكون قادرين على الكشف عن القواعد التي تحكم تلك للتغيرات .

البعض إلى حد كبير ، أى أن لكل منها دوافعه ، ومداه ونتائجه فى التغير ، وقد رأينا كيف أن تدخل الأبعاد الأيديولوجية ( الفكرية بالمعنى الواسع ) فى النظر إلى الزواج كانت أكثر وضوحا فى هذا الميدان مما سواه .. وكيف أنها لم تنفذ بنفس السهولة إلى تصور الناس عن الأسرة ، لأن الثبات النسبى لنظام الأسرة كفيل بخلق العديد من العقبات فى وجهها .

والحقيقة أننا يجب أن نتناول كلا البعدين بشكل مستقل أحدهما عن الآخر ، لنكون قادرين على إدراك ظروف تغير كل منهما . ذلك أن بعض الأشكال المستقرة نسبيا من الأسرة يمكن أن تسمح بوجود أفكار واتجاهات مختلفة إزاء الزواج ، من هذا مثلا : إمكانية فسخ أو عدم فسخ الرابطة الزوجية ومبررات وظروف ذلك ، السماح بإقامة علاقات جنسية قبل الزواج أو حضر ذلك كليا أو جزئيا ... إلخ .